



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

ما طبق من القرار ١٥٥٩ هو البند المتعلق بإنسحاب الجيش السوري من لبنان، أما بقية البنود المتعلقة بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها فبقيت من دون تطبيق... هذا ما جاء في التقرير نصف السنوي للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون.

هذا الكلام لا يصف واقع الحال اللبناني البالغ سوء فحسب، بل أيضاً يصف عجز الأمم المتحدة عن تطبيق قراراتها، والإكتفاء بإصدار تقارير دورية تتضمن نصوصاً إنشائية تضع الأصبع على الجرح ولا تداويه.

ثلاثة أعوام مرت على القرار ١٥٥٩ وما زال حتى اليوم حبراً على ورق، ومثله القرارات العديدة الأخرى وآخرها القرار ١٧٠١، وكل ما قام به المجتمع الدولي هو دبلوماسية الإقناع والتمني والإستجداء والتنفيذ بالتراضي، إضافة إلى فرض بعض العقوبات الجزئية، وكلها لا تقدم ولا تؤخر في ردع الدول المعنية عن تحديثها السافر والتمادي للمنظمة الدولية، حتى بات اللبنانيون لا يعولون على تلك القرارات، ومنهم من يعتبرها بمثابة شك من دون رصيد.

وغني عن القول بان مصداقية الأمم المتحدة مرتبطة بتطبيق قراراتها، وعدم تطبيقها سيؤدي لبنان في أتون الصراعات الإقليمية، وسيقوده بالنهاية إلى صراع داخلي قد يؤدي إلى إنهيائه في حرب باردة، أو إلى نزفه حتى الموت في حرب ساخنة... لذلك فإن المطلوب من المجتمع الدولي ليس وفرة القرارات ولكن إقترانها بآليات فاعلة لتنفيذها على أرض الواقع.

أما قلق الأمين العام السيد بان كي - مون من تدفق الأسلحة على لبنان، "وتعاظم شأن المجموعات الإسلامية المتطرفة التي وجدت لها مكاناً آمناً في المخيمات الفلسطينية..." فهو مجرد كلام إنشائي لا يخفف من قلق اللبنانيين، بل يشجع الدول المارقة على الإستهتار بالقرارات الدولية وتحديثها للمجتمع الدولي وبالتالي مواصلة حربها على لبنان بشكل أعنف.

وإذا كان المجتمع الدولي قادراً على الإنتظار فلبنان غير قادر على ذلك، وإنقاذه يتطلب تحركاً عملياً سريعاً أساسه القليل من الكلام والكثير من الفعل... وكل تأخير سيؤدي إلى الانفجار الكبير وبالتالي إلى إشعال المنطقة، وعندها لا يعود ينفع الندم.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ١١ أيار ٢٠٠٧